اقتصاد

خميس يجول في «المصالح العقارية»: مهمة المديرية أن يقول المواطن هناك مؤسسة تقدم الخدمة بعيداً عن الابتزاز

| الوطن

اطلع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال جولة مفاجئة أمس على واقع العمل في المديرية العامة للمصالح العقارية في دمشق واستمع من المواطنين إلى الصعوبات والشكاوى ومعوقات العمل في جميع المفاصل.

وبحسب بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه، بدأ خميس جولته في المديرية العامة للمصالح العقارية مستمعاً إلى الصعوبات التي يعانيها المواطن في الحصول على الخدمة العقارية وكذلك البحث عن أفضل السبل لتنظيم مهنة معقبي المعاملات العقاريين.. وفي مكاتب المراجعة والتوثيق والتدقيق والقيود العقارية توقف خميس عند سير آلية العمل في هذه المكاتب ومقترحات تطوير الخدمة المقدمة للمواطنين في هذا المجال.

وخلال اجتماعه بالمديرين المعنيين أكد رئيس مجلس الوزراء أن استمرار هذه المؤسسة العريقة بعملها على أكمل وجه يؤكد قوة الدولة السورية ويعزز ثقة المواطن بها من خلال الحفاظ على ممتلكاتها رغم الحرب الإرهابية ومفرزاتها في مختلف المحافظات.

وبيّن خميس ضرورة تغيير آليات العمل المتبعة ووضع رؤية جديدة تتضمن تبسيط الإجراءات والتخفيف من البيروقراطية وقال: «مطلوب منا اليوم بذل جهود مضاعفة لتطوير العمل لمواجهة تحديات الحرب وتعزيز عمل المؤسسات الحكومية بفعالية عالية وتعزيز نقاط التلاقي بين الموظف والمواطن».

ولفت إلى أن المهام المنوطة بهذه المؤسسة يجب أن تكون في أفضل المستويات من خلال تقديم الإنسيابية والوثوقية المطلقة بالخدمات للمواطن فيما يتعلق بأملاكه إضافة لأملاك الدولة وتلافي الفوضى والعشوائية بإنجاز العمل والأضابير، مبيناً أن المهمة التشغيلية للمديرية خلال المرحلة القادمة تتجلى بأن يقول المواطن إن هناك مؤسسة تقدم الخدمة بعيداً عن الابتزاز.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية والكوادر البشرية خاصة في مفاصل العمل الحساسة، موضحاً أنه اليوم مع انتصارات قواتنا المسلحة يجب أن نعمل على تطوير مؤسساتنا وواقع العمل لنرتقي لمستوى تضحيات الجيش العربي السوري على كامل الجغرافيا السورية.

وأجمل خميس خطة المديرية للمرحلة القادمة من خلال وضع صيغة تطويرية وفق برنامج زمني وترجمة الخطط الموضوعة عبر جهود مضاعفة تبذل من جميع العاملين في هذه المؤسسة ومحاربة الخلل الإداري والمالي.

وأضاف: «يجب على كل مدير وضع خطة لمديريته تتم مناقشتها مع الإدارة العامة والوزارة المعنية تتضمن متطلبات تطوير واقع العمل ورفعها للحكومة ونحن جاهزون لتقديم أي دعم لتنفيذ الخطط اللازمة للتطوير»، لافتاً إلى ضرورة وضع ضوابط محددة لعمل معقبي المعاملات من خلال تبسيط الإجراءات والتوسع في مراكز خدمة المواطن.

من جانبه بيّن وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن هناك مجموعة من التشريعات تم العمل عليها وخاصة التشريع العقاري الموحد الذي سيصدر قريباً.

بدوره أوضح المدير العام للمصالح العقارية عبد الكريم إدريس أن مشروع الأتمتة هو مشروع إستراتيجي ويجب أن يتمتع العاملون فيه بالخبرة في الصحيفة العقارية وهذا يتطلب إيجاد كوادر للعمل في هذا المشروع لسرعة الإنجاز.

انتقادات تطول مشروع قانون الجمارك

أفكار قيد المناقشة.. رتب عسكرية للمديرين تثير حفيظة الضابطة الجمركية

استبعاد فكرة رقابة خاصة لهيئة الجمارك.. واللجنة الاقتصادية تنهي مناقشة ١٢٠ مادة من أصل ٣٠٠

| عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مسؤولين في الجمارك أن الضابطة الجمركية تحفظت على العديد من التعديلات التي يجري بحثها حول مشروع قانون الجمارك الجديد، الذي يتم العمل على إنجازه، وأن من أهم التحفظات أمرين، الأول متعلق بدمج قانوني العمل في الجمارك ضمن قانون واحد يشمل عناصر الضابطة الجمركية والعاملين في الإدارات الجمركية، والثاني متعلق بمنح الأمر العام للضابطة الجمركية صفة معاون للمدير العام فقط مع عدم لحظ الصفة الحالية كآمر عام للجمارك، وهو ما اعتبره عدد من المسؤولين في الجمارك خلال حديثهم لـ«الوطن» إضعافاً لدور الضابطة وتقليلاً من أهميتها رغم أن عناصر الضابطة الجمركية يشكلون أكثر من ٦٠٪ من الكوادر البشرية العاملة في الجمارك ومعظم أعمالهم خارج المكاتب وميدانية.

ومن المقترحات اللافتة التي تم تداولها خلال المناقشات الطويلة لتعديلات قانون الجمارك الحالي، منح مديري الجمارك رتباً عسكرية، ما أشعل جدلاً واسعاً في الأوساط الجمركية حول فائدته. ورغم أن أكثر من مسؤول في الحكومة أكدوا لـ«الوطن» أن هذا المقترح لم يحظ بالموافقة، ولن يكون مطروحاً في التعديلات الحالية، إلا أن آثاره لا تزال فاعلة في الضابطة الجمركية، حول الغاية من هذا المقترح، وخاصة أن الرتب المقترحة كانت رتبة لواء للمدير العام ورتب عميد لمعاوني المدير العام على حين توزع رتب أخرى على المديرين المركزيين ورؤساء الأقسام.

وفي حديث مع «الوطن» أكد أكثر من مسؤول في الجمارك أنه تم استبعاد فكرة إحداث منظومة رقابية خاصة بالهيئة العامة للجمارك تجنباً للسلبيات التي يمكن أن ينتجها تعدد الرقابات. وأن اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء اجتمعت بهذا الخصوص حتى الآن مرتين لمناقشة تعديلات قانون الجمارك التي سارت على غير المتعارف عليه حيث عادة ما يتم لحظ التعديلات المطلوبة على القانون من لجان فنية مختصة ثم يتم عرضه على اللجنة الاقتصادية لمناقشتها ثم إبداء الرأي والإقرار، على حين يتم التعاطي في تعديلات قانون الجمارك حالياً عبر اجتماع اللجنة الاقتصادية لمناقشة فقرات القانون، فقرة فقرة، وربما ذلك من باب أهمية وحساسية القانون والقضايا التي يضطلع بها، وقد تم حتى الآن دراسة ومناقشة ١٢٠ مادة من أصل إجمالي مواد مشروع القانون الجديد التي تصل لـ ٣٠٠ مادة، وقد استمرت مناقشة اللجنة أول أمس لنحو ٥ ساعات متواصلة.

وحسب ما تم تسريبه حول مشروع القانون الجديد عبر بعض التقارير الصحفية فإن من بنود المشروع هو تطبيق مبادئ التعرفة الجمركية ضمن أسس ومبادئ العمل الجمركي، بحيث تخضع البضائع الداخلة والخارجة للرسوم الجمركية والضرائب الأخرى إلا ما استُثني أو أُعفي منها بموجب اتفاقيات، إضافة لخضوع البضائع المصرّح عنها للوضع في الاستهلاك أو للتصدير، لتعرفة الرسوم النافذة في تاريخ تسجيل بياناتها التفصيلية، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك في المراسيم المعدلة للتعرفة، على حين أن تخضع البضائع المهرّبة لرسوم التعرفة النافذة في تاريخ اكتشاف التهريب أو تاريخ وقوعه إذا أمكن تحديده أو تاريخ التسوية الصلحية، وتطبق التعرفة الجمركية النافذة بتاريخ البيع على البضائع التي تبيعها الدائرة الجمركية وفق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. وحدّد المشروع مراحل التخليص الجمركي والمتمثّلة في البيانات الجمركية ومعاينة البضائع بحيث لا يجوز أن يُذكر في البيان التفصيلي إلا بضائع تعود لبيان حمولة واحد فقط، ولم يغفل المشروع عمل المستودعات والحالات التي يجوز من خلالها إيداع البضائع في المستودعات من دون دفع الرسوم والضرائب وفقاً للأحكام الواردة. كما حدّد المشروع آليات عمل المستودعات والمتمثلة في الخاص والحقيقي والافتراضي والصناعي، وتطرق إلى الأحكام الخاصة بالمناطق الحرة والحالات التي تمنع فيها دخول البضائع إليها والمتمثلة في البضائع الممنوعة لمخالفتها أحكام المقاطعة، أو البضائع النتنة أو الخطرة أو البضائع المخالفة للقوانين المتعلقة بحماية الملكية التجارية والصناعية والأدبية، والبضائع التي منشؤها بلد تقرّرت مقاطعته اقتصادياً. كما شرح المشروع طرائق الإدخال المؤقت، وأشار إلى آليات التحري عن التهريب ضمن النطاق الجمركي وكيفية التحري وحق فرض الاطلاع على السجلات والأوراق والمستندات العائدة لعمليات تهمّ الجمارك.

ويشار إلى أن المدير العام للجمارك فواز الأسعد أكد مؤخراً أن مسودة القانون تتضمن العديد من النقاط المهمة، ولاسيما لجهة هيكلية الإدارة الجمركية ورفع الغرامات المالية على المخالفين والمتهربين من دفع الرسوم الجمركية التي تساهم برفد الخزينة، وأن المسودة الأولية لمشروع قانون الجمارك تتضمن بنداً خاصاً بدمج الضابطة الجمركية مع إدارة الجمارك العامة بالشكل الذي يلبي الأهداف التي وُضعت في مسودة القانون الجديد.

آخر إبداعات «الاقتصاد»

تعرف على صادراتنا عام ٢٠٢٧!

| صالح حميدي

يبدو أن وزارة الاقتصاد تطمح لإنجاز تحول تدريجي في هيكل الصادرات السورية ينتقل به من الأنشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية مروراً بالتكنولوجيا المتوسطة وصولاً إلى الصادرات عالية التكنولوجيا، وذلك حسب دراسة لهيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات، بيّنت فيها أن الصادرات عالية التكنولوجيا هي مرحلة ثالثة وأخيرة تمتد بين عامي ٢٠٢٣–٢٠٢٧ ويجري تنفيذها في الأجل الطويل، تهدف الوزارة من هذا التحول إلى بناء القدرة الابتكارية وهي المرحلة التي يعتمد فيها الإنتاج والصادرات على التكنولوجيا المتقدمة.

ويجري تنفيذ الإستراتيجية المقترحة من الهيئة على مدى عشر سنوات تبدأ عام ٢٠١٧ وتنتهي نهاية عام ٢٠٢٧ ومن شأن هذه المدة الطويلة نسبياً حسب الدراسة أن تتيح تحديد مجموعات من السياسات والبرامج في الأجل القصير والمتوسط والطويل تحقق لقطاع التصدير في سورية الانطلاق الذي طال انتظاره.

وحددت الدراسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) ثلاثة محاور سترتكز عليها إستراتيجية الصادرات، أولها تحقيق معدل نمو أعلى في الصادرات من خلال تنمية الصادرات واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي المرحلة الأولى الممتدة بين ٢٠١٧–٢٠١٩ ويتم تنفيذها في الأجل القصير ويتمثل هدفها في زيادة الصادرات والعمالة وسيكون التركيز فيها على دعم ما يوجد الآن من صناعات تعتمد على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المنخفضة المستوى أي على الصادرات الكثيفة العمالة.

يتمثل ثاني هذه المحاور بتحقيق قفزات متتالية في الإنتاجية الصناعية الموجهة للتصدير وهي المرحلة الثانية المتوسطة الأجل وتتصف بمرحلة الصادرات المتوسطة التكنولوجية وتمتد بين عامي ٢٠٢٠–٢٠٢٢ ويكون هدفها تعزيز كفاءة الصادرات بإقامة المؤسسات اللازمة للتصنيع العالي الجودة إضافة إلى تحسين المكون التكنولوجي للصادرات من خلال الانتقال إلى مرحلة التصنيع المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة.

وتتضمن الدراسة أهدافاً كمية لإستراتيجية الصادرات على أن تكون نقطة البدء في تحقيق أهداف نمو قطاع التصدير هي تحديد معدل النمو المطلوب لاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل وأن يُنظر إلى الأهداف الكمية المحددة في الإستراتيجية كمجرد مؤشرات إرشادية تبين المسار الذي سيتخذه هذا القطاع عندما تدخل الإستراتيجية حيز التنفيذ.

تستهدف المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية المقترحة خلال عامي ٢٠١٧–٢٠١٩ معدل نمو وسطي في قطاع الصادرات ٢٥٪ وذلك بالنسبة للقطاعات السلعية ذات الأولوية في هذه المرحلة والوصول في المرحلة الثانية إلى متوسط نمو سنوي يصل إلى ٢٠٪ بالنسبة للقطاعات السلعية ذات الأولوية وهي مرحلة الصادرات المتوسطة التكنولوجيا واصفة هذه المرحلة بالنقلة النوعية في الصادرات السورية.

وتستهدف في المرحلة الثالثة وهي مرحلة الصادرات العالية التكنولوجيا معدل نمو وسطي ١٥٪ وتتطلب إحداث قوة دفع كبيرة خلال المرحلتين الأولى والثانية من الإستراتيجية لتكون القاطرة المحركة للصادرات ليتحقق بمقتضاها استمرار النمو بالمعدلات المقترحة.

ورسمت الهيئة من خلال هذه الدراسة خريطة للمنتجات التصديرية الواعدة والمؤلفة من ٣٠ إلى ٤٠ سلعة وتتميز بوجود طلب خارجي عليها بعد تصنيف المنتجات حسب الميزة النسبية إلى منتجات إستراتيجية ومنتجات واعدة.

وتسعى الوزارة من جانب آخر إلى خلق جيل جديد من المصدرين لمساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تخفيض تكاليف التصدير وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السلعية المصدرة عبر مجموعة من الإجراءات ضمن برنامج تحفيز الصادرات إلى الأسواق المستهدفة من خلال دعم الشحن البحري والشحن الجوي على أن يكون دعم الشحن البحري بنسبة دعم أساس بمقدار ٢٠٪ من تكلفة الشحن للصادرات السورية التي لا تقل قيمتها المضافة عن ٦٠٪ والحاصلة على شهادة مراقبة جودة من شركات عالمية مرخصة ويزداد مقدار الدعم بنسب تتراوح بين ٣ و١٠٪ وفق أسس إضافية محددة مثل النقل المبرد وبعد أو قرب البلد المستهدف بالتصدير وتزداد نسبة الدعم ٥٪ كلما ازدادت القيمة المضافة ١٠٪.

وفي مجال دعم الشحن الجوي ستقوم الهيئة بتحمل كلفة ست طائرات شحن ولمرة واحدة ثلاث منها لنقل البضائع المصدرة من حلب إلى العراق مساهمة من الهيئة في مساعدة أهالي حلب على النهوض من جديد وتذليل الصعوبات التي تعترض تسويق منتجات معاملهم إضافة إلى ثلاث طائرات أخرى لدعم شحن البضائع إلى جهات المقصد في الدول المستهدفة.

وزير النقل أمام نواب الشعب: نتلقى طلبات من شركات طيران أوروبية للعمل في سورية

| هناء غانم

طرح أعضاء مجلس الشعب في جلسة أمس بحضور وزير النقل علي حمود العديد من القضايا المتعلقة بضرورة الاهتمام بمطار دمشق الدولي الذي يعطي انطباعاً سيئاً للمسافر من حيث الخدمات، وتحسين الطرق وتوسيعها وتسهيل النقل والانتقال، مؤكدين على المطالبة بباصات نقل داخلي وتأمينها بالشكل الأمثل وتخفيض تعرفتها، إضافة إلى ضرورة ضبط السيارات المخالفة التي لا تحمل لوحة رقمية التي تستغل بطريقة أو بأخرى في مجالات الفساد وتأكيد ضرورة فرض رسوم على السيارات المصفحة إضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بالرسوم على السيارات الصغيرة التي ارتفعت بما لا يتناسب مع حال المواطن، إضافة إلى ارتفاع سعر بطاقات السفر.

من جانبه سأل النائب وليد درويش عن ملف الطائرتين التي احتجزتهما السعودية على أراضيها.. ماذا حدث؟ فرد الوزير «النظام السعودي يحارب سورية. وكانت هناك طائرتان قيد الإصلاح تم احتجازهما وتمت المراسلات لإحضارهما لكن لا جدوى.. لكنهم سيركضون قريبا إلينا».

كما أكد بعض النواب ضرورة النهوض بواقع النقل الجوي والبري والبحري وإيجاد حل لمشكلة وظاهرة السمسرة في موضوع حجز تذاكر الطيران الداخلية والخارجية ومحاسبة المتسببين برفع قيمة هذه التذاكر والاهم توفير كل متطلبات الراحة والأمان والخدمات للمواطنين في المطارات ومعاقبة بعض الموظفين الذين يقللون من احترام المواطنين.

وفي حديث عن سرقة بعض السيارات من قبل بعض الأشخاص مستغلين الظروف قالت رئيسة المجلس هدية عباس إن هؤلاء هم تجار حرب ومجلس الشعب ليس غافلاً عمن ستتم محاسبتهم قريبا لأن هناك متابعة لهذا الموضوع في المجلس.

بدوره أكد وزير النقل أن الوزارة تلقت صباح (أمس) طلباً من شركة طيران ألمانية للتشغيل والوصول واستقبال الطائرات الأوروبية من ثلاثة مطارات ألمانية في المطارات السورية، كما تلقت الوزارة الأسبوع الماضي أول طلب للعبور فوق الأجواء السورية، معرباً عن تفاؤله بتلقي الوزارة قبل مضي أقل من شهر على مشاركة سورية في مؤتمر النقل الجوي بجنيف طلبين أحدهما للعبور والآخر للتشغيل إلى سورية، مؤكدا أن هذه الانجازات الكبيرة ما كانت لتحدث لولا صمود الشعب السوري وبطولات الجيش العربي السوري إضافة للدبلوماسية السورية العالية التي فرضت وجودها على كامل دول العالم.

وأضاف أن الوزارة تواصل عملية تطوير جميع قطاعات النقل ولكن الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية تشكل صعوبة في تأمين القطع للآليات والمعدات في مختلف المجالات.

وحول مشاركة سورية في مؤتمر النقل العالمي الذي عقد في جنيف خلال الفترة ما بين ٢١ و٢٥ من الشهر الجاري أوضح وزير النقل أنه طالب خلال المؤتمر بإعادة عبور الطيران العالمي للأجواء السورية ووضح أهميته وفائدته لأنه يختصر الوقت والتكاليف، مبينا أن منع العبور للأجواء السورية يؤدي إلى خسائر تقدر بـ٥٥٪ من إيرادات مؤسسات الطيران السورية.

> رئيسة مجلس الشعب: نتابع موضوع سارقي السيارات وسوف يحاسبون

وأشار إلى أن الوزارة أنجزت مشروع قانون لنقل البضائع في سورية، وسيتم عرضه على الحكومة قريباً. وتابع وزير النقل حديثه حول عمل الوزارة مشيراً إلى التمكن من إضافة طائرة رابعة إلى أسطول النقل الجوي وهي قادرة على السفر إلى مسافات كبيرة جدا إلى دول (بريكس) بما فيها الصين، مضيفا «إننا نعمل على تطوير أسلوب العمل وتخفيض أسعار التذاكر للنقل الجوي الداخلي والحد من الفساد في بيع التذاكر وزيادة عدد الرحلات المسيرة باتجاه المنطقة الشرقية رغم صعوبة ذلك جراء الاعتداءات الإرهابية المستمرة».

وأكد أنه تمت إضافة رحلة جوية للنقل الجوي الداخلي خلال أوقات الذروة بعد انتهاء الامتحانات الجامعية فيما قامت شركات الطيران الخاصة بتقديم رحلات مجانية كما أن الوزارة تواصل اهتمامها بصيانة المطارات في ظل ظروف الحرب وتحسين أدائها والعمل على محاسبة المقصرين وخاصة في المنطقة الشرقية. مؤكدا أن الوزارة لا تقبل على الإطلاق بالتقليل من احترام المواطنين في المطارات وتعمل في الوقت ذاته على تطوير الخدمات المقدمة لهم.

وفي مجال النقل البحري أوضح حمود أن أسطول النقل البحري يعمل بوتيرة عالية في مجال تأمين المواد التموينية وخاصة نقل القمح، مبينا أن هناك حركة نشطة جدا للبواخر في الموانئ وحققت الوزارة نسبة إنجاز ٢٤٠٪ في العمل بالقطاع البحري عما كانت سابقا ووصلت عائدات هذا القطاع إلى ٣٤ مليار ليرة سورية بعدما كانت تبلغ ١٧ مليار ليرة.

وفي مجال السكك الحديدية أشار الوزير حمود إلى التخريب الإرهابي الممنهج الذي طال هذا القطاع «ولكننا نواصل العمل على إعادة تشغيل كل خطوط السكك الحديدية ولا سيما في المناطق التي يتمكن الجيش العربي السوري من إعادة الأمن والاستقرار إليها». موضحا أن تشغيل خط القطار من طرطوس إلى حمص كان له فائدة ومردود كبير للوزارة وتم بذل جهود كبيرة لنقل البضائع من الشهر التاسع لغاية الآن.

وبين الوزير حمود أن الوزارة تستكمل إعادة تأهيل ومد بقية خطوط السكك الحديدية إلى منطقتي شنشار ومنين لنقل الفوسفات والقمح وهناك قناة جافة لنقل القمح من البواخر إلى الصوامع وبالعكس مباشرة ونعمل على تهيئة البنى التحتية لنقل المواد الحصوية من منطقة حسياء بريف حمص عبر السكك الحديدية.

وفي مجال المواصلات الطرقية أكد وزير النقل مواصلة العمل على تحسينها وصيانتها على الرغم من تخفيف الإنفاق، مضيفا «حاليا نحصل على ٧٪ من الاعتمادات السابقة التي كنا نحصل عليها وعملنا محصور في الطرق الرئيسية المركزية التابعة للوزارة وباقي الطرقات تتبع للجهات المحلية المعنية بذلك».

وبين حمود أن مطار حلب الدولي تم إصلاحه وهو جاهز للتشغيل ولكن الأسباب اللوجستية هي صاحبة الدور في تأخير تشغيله بسبب وجود خطورة في التشغيل حتى استكمال انتصارات الجيش العربي السوري، مضيفا «إن الوزارة ستعمل على المساعدة في إعادة تأهيل طريق السفيرة– خناصر– السلمية الذي هو طريق محلي في حال وجدت الاعتماد لذلك». وبين أن الوزارة حاولت تشغيل المعبر الحدودي في السويداء ولكن الجانب الأردني رفض العبور من منطقة السويداء «لذلك لا يوجد فائدة من صرف تكاليف على هذا المعبر. فالأجندة الخاصة لبعض الدول تمنع طرقاً كهذه، ونرحب بكل مستثمر يريد أن يعمل على التشغيل في اتجاه المطارات».